

مقاصد الشريعة الإسلامية

للأستاذ الدكتور

محمد مصطفى الزحيلي

مقاصد الشريعة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين

فهذه :

بد هذا البحث ذو أهمية بالغة لكل داعية إلى الله تعالى ، وإننا مستأول بمراسمته ونحمده
إجمالاً بحسب المعطى التالي :

- ١- تعريف المقاصد.
- ٢- تحديد مقاصد الشريعة بتحقيق مصالح الناس في الدنيا والآخرة.
- ٣- قائمة دراستها ومعرفة.
- ٤- أقسام المقاصد بحسب أهميتها وحظوظها وأثرها في الحياة.
- ٥- وسائل تحقيق المقاصد بالشريعة.
- ٦- ترتيب الأحكام بحسب المقاصد ، ومعرفة الأراجيح منها عند التعارض.

أولاً : تعريف المقاصد : *هو الشيء الذي يهدف إليه الإنسان في حياته*

للمقاصد لغة جمع مقصد ، من قصد الشيء وقصد له وقصد إليه قصداً من باب جرب ،
تعنى طبعه واتى إليه واكثره وأتته ، والقصد والمقصد هو طلب الشيء أو إثبات الشيء ، أو
الاستمرار في الشيء أو العدل فيه^(١).

ومقاصد الشريعة في اصطلاح العلماء هي الغايات والأهداف والتسابع والمعاني التي أتت
بها الشريعة ، وأتتها في الأحكام ، وسعت إلى تحقيقها وإيجادها والوصول إليها في كل زمان
ومكان^(٢).

(١) انظر : الغاموض المعطى ١/ ٣٢٧ ، معجم مقاييس اللغة ٥/ ٩٥ ، المعصباح المنير ١/ ٦٩٢ ، مختار الصحاح
ص ٥٣٦ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٣/ ٤.

(٢) انظر : مقاصد الشريعة الإسلامية ص ١٣ ، الأصول العامة لوحدية الدين الحق ص ٦١.

ثانياً : تحديد مقاصد الشريعة

إن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان على أحسن تقويم ، وكرم بني آدم في غاية التكريم ، وفضلهم على سائر المخلوقات ، وسخر لهم ما في الأرض وما في السموات . وجعلهم خلفاء في الأرض . وفوق كل ذلك فإن الله تعالى لم يخلق الإنسان عبثاً ، ولم يتركه سدى ، وإنما أرسله بالرسالة والأنباء ، وأمر عليه الكتب والشرائع ، إلى أن حسم الله الرسل والأنبياء بسما محمد عليه أفضل الصلاة والسلام ، وحسم الكتب والشرائع بالقرآن العظيم وشريعة الإسلام ، وتهدف هذه الشريعة إلى تحقيق السعادة للإنسان في هذه الدنيا لتحقيق خلافة الله في أرضه ، فحايث الشريعة لتأمين مصالح الإنسان ، وهي جلب الساقع له ، ودفع المضار عنه فترشده إلى الخير ، وتهيبه من سوء السبل ، وتنبهه على الشر ، وتباعد به إلى الهدى القويم ، وتكشف له المصالح الحقيقية ، ثم وضعت له الأحكام الشرعية لتكون له هادياً ودليلاً لتحقيق هذه المقاصد والغايات ، وأزالت عنه الأصول والفروع لإيجاد هذه الأهداف ، ثم حفظها وحبايتها ، وتأمينها وعدم الاعتداء عليها .

وحدة العلماء مقاصد الشريعة بأنها تحقيق مصالح الناس في الدنيا والآخرة ، في عاجل والأجل ، ومصالح الناس في الدنيا هي كل مايقب لهم ومنافعهم وصلاحهم وسعادتهم وراحتهم ، وكل مايساعدهم على تجنب الأذى والضرر ودفع الفساد ، إن عاجلاً أو آجلاً ، ومصالح الناس في الآخرة هي تصور برصاء الله تعالى في الجنة ، والحياة من عذابه ونقطة في النار ، وقد وردت الأحكام الشرعية جلب المصالح للناس ، ودفع المفاسد عنهم ، هادياً إلى كل حكم شرعي إنما ترون تأمين أحد المصالح ، أو دفع أحد المفاسد ، أو لتحقيق الأمرين معاً ، وليس مصلحة في الدنيا والآخرة إلا وقد رعاهما الشرع ، وأوجد لها الأحكام التي تكفل بتحقيقها وحمايتها عندها ، وبحسب التوجيه إلى أن المشرع الحكيم لم يترك مقصداً في الدين والآخرة ، في عاجل وأجل إلا أنها للناس وحدهم منها ، وأرشدهم إلى احتياجها والاعتناء بها .

والدليل على ذلك الاستقرار الكامل للنصوص الشرعية من جهة ، والمصالح الناس من جهة ثانية ، وأن الله تعالى لا يفعل الأشياء عبثاً في الخلق والإيجاد والتهذيب والتشريع ، وأن النصوص الشرعية في العقائد والعبادات والأخلاق والمعاملات المدنية والعقوبات وتقومها حمايت مغللة بأنها لتحقيق المصالح ودفع المفاسد^(١).

(١) اختلف علماء الأصول في اعتبار الأحكام مغللة أم لا ، على قولين ، فذهب الجمهور إلى أن جميع الأحكام الشرعية مغللة بمصالح العباد ، ولكن معتقدها مغللة بعبء ظاهرة ، وبعضها مغللة بعبء غير ظاهرة ، وهي التي يسمونها (الأحكام التصديقية) أي الأحكام التي تعتد الله تعالى بها ، لتنفيذها وإرضاء الله تعالى بها ، ولو لم تعرف لها غلة وحكمة ومبدأ ، فالوقت الصلاة ، وأخذ الزكوة ، ونصب الزكاة ، وقال بعض العلماء : إن الأحكام الشرعية

والعقيدة المختلفة أصولها ومروعها إنما جاءت لرعاية مصالح الإنسان في هدايته إلى الدين الحق ، والإيمان الصحيح ، مع تكرعه والسمو به عن مزالق الضلال والانحراف ، وإنقاذ من العقائد الباطلة والأهواء المختلفة والشهوات الحيوانية ، فجاءت أحكام العقيدة لترسيخ الإيمان بالله تعالى واحتساب الطاعات ، ليسو الإنسان بعقيدته وإيمانه ، ويخرج من الوقوع في شرك الوثنية ، وتآكله المحلوقات من بقر وقروء ، وخمس وقمر ، ونجوم وشياطين ، وغير ذلك .

قال تعالى : ﴿فمن يكفر بالطاعات ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها﴾

[البقرة : ٢٥٦]

وقال تعالى : ﴿والذين اجتنبوا الطاعات أن يعبدها وأسأبوا إلى الله لهم البشري ، فشر عباد الذين يستمعون القول فيشعرون أحسن ، أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولو الألباب﴾

[الزمر : ١٢-١٨]

وقال تعالى مبدأ الحكمة والعناية من خلق الإنسان ﴿وهو الذي خلق السماوات والأرض في ستة أيام ، وكان عرشه على الماء ، ليلوكم أيكم أحسن عدلاً﴾

[مريم : ٢٧]

وقال تعالى : ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾ ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون﴾

[الذاريات : ٥٦-٥٧]

والعبادة هنا بمعناها العام الشامل لكل عمل قصد به وجه الله تعالى

وبين تعالى أن الحكمة والعناية والخلق من امتعات المرسل هي لتحقيق هذه المصلحة الكبرى للإسلام في عبادة الله واحتساب الطاعات في الدنيا ، والقور برضاء الله في الآخرة ، وأن لا يبقى للإتصال حجة على الله تعالى بكفره وضلاله وانحرافه ، قال تعالى : ﴿ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاعات﴾ [الحج : ٣٦] ، وقال تعالى : ﴿ورسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل﴾ [النساء : ١٦٥]

وشرح القرآن الكريم للحكمة والصلحة في بعة محمد ﷺ خاصة ، فقال تعالى : ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾ [الأنبياء : ١٠٧] ، والآيات والأحاديث في ذلك كثيرة وصرحة .

كلها غير مئة ، قال الشيخ تقي الدين بن تيمية : (أهل السنة في تعجيل أعمال الله تعالى وأحكامه فلولان ، الأكثر على التعجيل) [منهاج السنة النبوية ٢/٢٣٩ مطبعة المناس] وانظر تحقيق هذا الموضوع مع مراجعته وفلته في [تدرج الكوكب المنير ١/٣١٢ وما بعدها ، المؤلفات ٢/٣ ، الأحكام للأمدني ٢/٢٥١ ، ٢٧١ ، مقاصد الشريعة الإسلامية ص ٢٠٠١٢ ، قواعد الأحكام للعلين بن عبد السلام ٢/٥٠] .

وسين تعالى أن الغاية والهدف من إنزال الكتب هي تحقيق مصالح الناس ، بتحقيق السعادة لهم في الدنيا ، والقصور والنجاه بالأخيرة لإخراجهم من الظلمات إلى النور ، فقال تعالى : ﴿ كَتَابَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ ، إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ [إبراهيم : ١] وجمع الله تعالى في آية واحدة الحكمة من إرسال الرسل وإنزال الكتب ، ليقوم الناس بالقسط والعدل والاستقامة ، فقال تعالى : ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ ، وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ، وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ ﴾ [الحديد : ٢٥] ثم بين الله تعالى وطبيعة القرآن بشكل عام وشامل ، فقال تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلتي هِيَ أَقْوَمُ ، وَيُنِيرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ، وَإِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [الإسراء : ٩ - ١٠] ، وغير ذلك من بقية فروع العقيدة والإيمان .

وفي محلك العبادات وردت بعض مواضع كثيرة تبين أن الحكمة والغاية من العبادات إنما هي تحقيق مصلحة الإنسان ، وأن الله تعالى غني عن العبادة والطاعة ، فلا تنفعه طاعة ، ولا تنصره معصية ، فقال عز وجل من أهداف من العبادة عامة : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة : ٢١] ، فالعبادة من العبادة ، التزود بالتقوى للإنسان ، وهو ما جاء مفصلاً في كل عبادة من العبادات : ففي الصوم قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة : ١٨٣] ، وفي الحج قال تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٍ ، لِمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجُّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ، وَمَنْ تَعَلَّوْا مِنْ حَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ، وَتَزُودُوا فِيهِ خَيْرَ التَّزَادِ الْقَوَى وَاتَّقُوا يَا أُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ [البقرة : ١٩٧] ، والحج دورة تدريبية وتربوية للمسلم في العودة على الفضائل والأخلاق الكريمة ، والبعد عن الفساد والبرذائل ، فلا يرفث ولا يفسق ولا يجادل ، وإنما يحج عليه التزود بالتقوى في مناسك الحج .

وقال تعالى عن الزكاة : ﴿ وَاجِدْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ [التوبة : ١٠٣] ، فالزكاة تركيبة للمسلم وتطهير له ، تعود لفائدة الخالصة للمركبي .

وقال تعالى عن الصلاة : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ﴾ [العنكبوت : ٤٥] .

وأكد ذلك رسول الله ﷺ فقال : ﴿ مَنْ لَمْ يَنْتَهِهِ صَلَاتُهُ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ لَمْ يَزِدْ مِنْ اللَّهِ إِلَّا بَعْدًا ﴾ (١) .

(١) رواه الطبراني عن ابن عباس بإسناد ضعيف ، ورواه علي بن محمد عن عديت الحسن مرسلًا بإسناد صحيح [النظر : بعض القدير ٦/٦٢١] .

وقال عليه الصلاة والسلام في الحديث القدسي عن الله تعالى : ((يا عبادي ! لو أن أولكم
وأحر كم وإنكم وجنكم كانوا على اتقى قلب رجل واحد منكم مازاد ذلك في ملكي شيئاً ،
ويا عبادي ! لو أن أولكم وأحر كم ، وإنكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد منكم
ما نقص ذلك في ملكي شيئاً))^(١)

وفي المعاملات بين تعال الأهداف والحكمة منها ، وأنها لتحقيق مصالح الناس بحسب المسافع
ثم ودفع المقاصد والأضرار والمضار عنهم ، وإزالة الفساد والفسخ وغيره من معاملاتهم ، قال
تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ...﴾ ثم قال تعالى :
﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ...﴾ إلى قوله تعالى محدد الأهداف والغاية من ذلك : ﴿ذَلِكَ
أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا﴾ [البقرة : ٢٨٢] ، وقال تعالى في البهي عن
أكل المال بالباطل : ﴿وَأَنَّهُ ظُلُمٌ وَإِنَّمْ وَظِيفَانٌ وَمُعْثَافٌ...﴾ ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ
وَتَذْكُرُوا بِهَا إِلَى الْحُكْمِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِإِلَافٍ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة : ٢٨٧]

ويشترى تعال الحكمة والأهداف والمقصد من تحريم الخمر ، فقال تعالى : ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ
أَلَّا يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ، وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ
أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة : ٩١]

ويشترى عز وجل الحكمة والغاية من مشروعية القصاص وأنها لتأمين الحياة للبشرية ، وحفظ
الأنفس والأرواح ، فقال تعالى : ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾
[البقرة : ١٧٩] ، وأكد ذلك رسول الله ﷺ فقال : ((حَدِّثْ بِغَمَلٍ بِهِ فِي الْأَرْضِ خَيْرٌ لِأَهْلِ
الْأَرْضِ مِنْ أَنْ يَغْطُرُوا أَرْبَعِينَ صَبَاحًا))^(٢)

ويشترى تعال أنه لا يهدف من التكليف الإزهاق ، بل الأهداف من الأحكام رفع الحرج والمشقة
عن الناس ، فقال تعالى : ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة : ٢٨٦] ، وقال تعالى : ﴿مَا يُرِيدُ
اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ ، وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُظْهِرَكُمْ وَلِيَتِمَّ نِعْمَتُهُ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة : ٢] ، وقال
تعالى : ﴿هُوَ أَجْبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحجج : ٢٨]

وهكذا يست قطعاً أن الله تعالى شرع الأحكام لمقاصد ، وأن هذه المقاصد منها كلية ،
ومنها جزئية ، وأن العلماء ينو طريق معرفة المقاصد الكلية والجزئية^(٣)

(١) رواه مسلم وأبو بكر وابن ماجه عن أبي هريرة مرفوعاً [نظر : الاتحاف لسنية في الأحكام لقضية ص ٤١]
(٢) رواه النسائي وابن ماجه عن أبي هريرة مرفوعاً [نظر : سنن الترمذي ٦٨/٨ ، سنن ابن ماجه ٨٤٨/٢]
(٣) انظر : الموافقات ٢/٢٨٩ ، مقاصد الشريعة الإسلامية ص ٢٢ ، شرح الكوكب المنير ٣١٤/١

٣- ثالثاً : الفائدة من معرفة مقاصد الشريعة .

إن معرفة مقاصد الشريعة لها أهمية عظيمة ، وفوائد كثيرة بالنسبة للطلاب والفقهاء والمباحث والعلماء والجمهور .

أما فوائدها بالنسبة للطلاب فتحدد على ما يلي :

١- أن يعرف الطالب الإطار العام للشريعة ، ويكون عنده التصور الكامل للإسلام ، ويعمل عنده الصورة الشاملة للعالمية ، لتكون لديه النظرة الكلية الإجمالية لأحكامه وفروعه ، وبالتالي يدرك الطالب المكان الطبيعي لكل مقرر دراسي ، ولكل مادة علمية ، ويعرف موقعها الحقيقي في ذلك ، ومن ثم تحدد لديه شكل عام ما يدخل في الشريعة وما يخرج منها ، فكل ما يحقق مصالح الناس في العاجل والآجل ، في الدنيا والآخرة فهو من الشريعة ، ومطلوب من المسلم ، وكل ما يؤدي إلى الفساد والضرر ، والاضطراب والمشقة فهو ليس من الشريعة ، بل هو منهي عنه ، وهذا يساعد على وضع السياسات في أمانيها ويقسم المواد على قواعدها .

٢- إن دراسة مقاصد الشريعة تبين للطالب الأهداف المسامية التي ترمي إليها الشريعة في الأحكام وتوضح للطالب الغايات الجليلة التي جاءت بها الرسل ، وأزلت لها الكتب ، فيرداد الإنسان إلى إيمانه وقناعته في وحدانيته ، وحمية شريعته وتمسكاً بدينه ، وثباتاً على صراطه المستقيم ، وتفخيراً بدينه ويعتبر إسلامه ، وخاصة إذا قارن ذلك مع بقية التشريعات والأنظمة البوصية

٣- إن مقاصد الشريعة تعين الطالب في الدراسة المقارنة على توجع القول الذي يحقق مقاصد الشريعة ويتفق مع أهدافها في جلب المنافع ودفع المفاسد .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : (إن الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتوقيئها) [الفتاوى الكبرى ١٠ / ٤٨] .

وقال الإمام البيضاوي : (.. لكن نص في القياس على أن الاستقراء دل على أن الله سبحانه وتعالى لا يعمل إلا بحكمة ، ولأن كل على سبيل الفضل) [نهاية السؤل مخرج منهاج الأصول ١ / ١٥٠] .
وقال العلامة الشاطبي : (لأن الأعمال الشرعية ليست مقصودة لأنفسها ، وإنما قصد بها أمور أخرى هي مصلحتها . وهي المصالح التي شرعت من أجلها) [الموافقات ٢ / ٢٨٣] .
وانظر : قواعد الأحكام ١ / ٥ ، ١٠ .

(١) يقول العلامة ابن القيم : (إن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد وهي عدل كلها ، ورحمة كلها ، وحكمة كلها . فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور ، وعن الرحمة إلى ضدها ، وعن المصلحة إلى المفسدة ، وعن الحكمة إلى العبث فليست من الشريعة ، وإن أخلت فيها يتناول ، فالشريعة عدل الله بين عباده ، ورحمته بين خلقه ، وظله في أرضه ، وحكمته الدالة عليه وعلى صديق رسوله ﷺ وأصحابه [اعلام المؤمنين ٣ / ١٤] .

٤- إن بيان مقاصد الشريعة يور للطلاب الهدف الذي يسجدوا الناس إليه بعد التحرج ،
والدعوة لهدف إلى تحقيق مصالح الناس ودفع المقاصد عنهم ، وأنها تترشد إلى الوسائل والسبل
التي تحقق لهم السعادة في الدنيا ، والصور برصواك الله في الآخرة ، وأن مهمة الأنبياء والرسل
كانت تهدف إلى تحقيق هذه المقاصد ، والعلماء ورثة الأنبياء في الدعوة إلى الإصلاح والإصلاح ،
وتسعى لتحج والبر والعصبة ، وتحرر من الفساد والإثم والرذيلة والشر ، ولعلك كانت ومطالفة
الأساء قبل الأعمال ، وأشرف الأمور ، وأسمى الغايات ، وأفضل المهمات ، ومن سار على
طريقهم حقق لهم ، وبنا أحرهم .

أما أهمية معرفة مقاصد الشريعة بالنسبة للعلماء والفقهاء ، والساحات والمجتهدين فتظهر في
ثلاثة النواحي :

- ١- لامتددة بها في معرفة الأحكام الشرعية الكلية والجزئية من أصلها الأصلية والفرعية
- ٢- لاستفادة مقاصد الشريعة في فهم النصوص الشرعية وتفسيرها بشكل صحيح عند تطبيقها
على الواقع

٣- لامتددة مقاصد الشريعة عند تحديد مدلولات الألفاظ ومعانيها ، لتعيين المعنى
نقصودها ، لأن الألفاظ والعبارات قد تعدد معانيها ، وتختلف مدلولاتها ، كعبارة سبق ياتيه في
أسباب اختلاف الفقهاء - فتأتي لتضاهي تحديد المعنى المقصود منها

٤- الرجوع إلى مقاصد الشريعة عند فقدان النص على المسائل والوقائع الجديدة لم يجمع
عليها والفقهاء والقاضي في مقاصد الشريعة لاستنباط الأحكام بالاجتهاد والقياس والاستصحاب
والاستصلاح وغيرها مما يتفق مع روح الشريعة ومقاصد الشريعة وأحكامها الأساسية

٥- إن مقاصد الشريعة تعين المجتهد والقاضي والفقهاء على الترجيح عند تعارض الأدلة الكلية
أو الجزئية في الصراخ والأحكام ، وكثيراً ما يكون تعارض ظاهرياً بين الأدلة وبحاج الساحت إلى
معرفة الواجب لتوفيق بينها ، أو معرفة الوسائل للترجيح ، وأن طرق الترجيح في الفقه وأصول الفقه
كثيرة ، ومنها الترجيح بمقاصد الشريعة

وهذه القوائد تختم على الساحات والعلماء والفقهاء والمجتهدين أن يصيغ مقاصد الشريعة بنفسه
عليه نصية له الطريق ، وتصحيح له المسار ، وتعينه على الوصول إلى الحق والعدل ، والصلابة
والسداد

وقد لمس رجال التشريع هذه الأهمية والقوائد ، ولجأت السلطات التشريعية في الدول

المعاصرة إلى وضع المذكرات التفسيرية للقانون أو النظام ، لتبين للناس عامة المقصد الخاص لكل مادة ، يستطيع شراح القانون والقضاة والمحامون من حسن فهم القانون ، وحسن تطبيقه وتعيينه بما يتفق مع روح التشريع والمقصد الذي وضع من أجله .

كما تطلب معظم الأنظمة في العالم من القضاة أن يحكموا بمبادئ العدالة وما يتفق مع المبادئ العامة عندما يقتضون النص في النظام على أمر ما .

كما أن فقهاء الشريعة الإسلامية اتفقوا على أن تصرفات الإمام (الحاكم) منوطة بالصلحة ، أي : إن جميع تصرفات الحاكم مرتبة بتحقيق مصالح الناس ، فإن خرجت من الصلحة إلى الفسدة كانت باطلة ، ويتعرض أصحابها إلى المسؤولية في الدنيا والآخرة^(١) .
وأبداً - تقسيم المقاصد بحسب المصالح :

فما إن مقاصد الشريعة هي تحقيق مصالح الناس ، ولكن مصالح الناس ليست على درجة واحدة من حيث الأهمية والخطورة ، حاجة الناس إليها ، وإنما هي على مستويات مختلفة ، ودرجات متعددة ، فبعض المصالح ضرورية وجوهري يتعلق بوجود الإنسان ومقومات حياته ، وبعضها يأتي في الدرجة الثانية ليكون وسيلة متكاملة للمصالح الضرورية السابقة ، وتساعد الإنسان على الاستفادة الحسنة من حوائج الحياة المختلفة في السلوك والمعاملات وتنظيم العلاقات ، وبعض المصالح لا يتوقف عليها الحياة ، ولا ترتبط بحاجيات الإنسان ، وإنما تتطلبها مكارم الأخلاق والتدقيق الصحيح والعقل السليم ، لتأمين الرفاهية للناس وتحقيق الكماليات لهم^(٢) .

١ - المصالح الضرورية

وهي التي تقوم عليها حياة الناس الدينية والدنيوية ، ويتوقف عليها وجودهم في الدنيا وبعثاتهم في الآخرة ، وإذا فقدت هذه المصالح الضرورية انحلت نظام الحياة ، وفستت مصالح الناس ، وعمت فيهم الفوضى وتعرض وجودهم للخطر والدمار والضياع والانهيار .
وتتضمن مصالح الناس الضرورية في خمسة أشياء ، وهي : الدين ، والنفس ، والعقل ،

(١) يقول العلامة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور : (وليس كل مكلف بحاجة إلى معرفة مقاصد الشريعة ، لأن معرفة مقاصد الشريعة نوع دقيق من أنواع العلم ثم يقول : وحق العالم فهم المقاصد ، والعلماء في ذلك متفاوتون على قدر الفرائح والفهم) . [مقاصد الشريعة الإسلامية ص ١٨] ، وانظر : علم أصول الفقه ، للرحوم خلاف ص ١٩٨ ، مقاصد الشريعة الإسلامية ص ١٥ وما بعدها .

(٢) انظر : قواعد الأحكام ٢٩/١ وما بعدها ، ٢٢ وما بعدها .

والعرض : أو النسب ، والمال^(١) ، وقد جاءت الشريعة الغراء لحفظ هذه المصالح الأساسية ، وإن مقاصد الشريعة الأساسية مرسية بها وهي :

١ - حفظ الدين ٢ - حفظ النفس ٣ - حفظ العقل ٤ - حفظ العرض أو النسب ٥ - حفظ المال ، وقد اتفقت الشرائع السماوية على مراعاة هذه الأصول الأساسية والمصالح الضرورية للناس .

قال حجة الإسلام الغزالي : " ومقصود الشرع من الخلق خمسة : وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم وولدهم وماله ، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة ، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ، ودفعها مصلحة " (٢)

٢ - المصالح الحاجة :

وهي الأمور التي يحتاجها الناس لتأمين شؤون الحياة بيسر وسهولة ، وتدفع عنهم المشقة وتخفف عنهم التكليف ، وتساعدهم على تحمل أعباء الحياة ، وإذا فقدت هذه الأمور لا يحصل نظام حياتهم ولا يهدد وجودهم ، ولا يتأهبهم الخطر والدمار والفوضى ، ولكن يلحقهم الحرج والضيق والمشقة ، ولذلك تأتي الأحكام التي تحقق هذه المصالح الحاجة للناس لترفع عنهم الحرج ، ويسر لهم سبل التعامل ، وتساعدهم على صيانة مصالحهم الضرورية ، وتأديتها والحفاظ عليها ، عن طريق (الحاجيات) (٣)

٣ - المصالح النفسية :

وهي الأمور التي تتطلبها البرورة والآداب ، ويحتاج إليها الناس لتسيير شؤون الحياة على أحسن وجه وأكمل أسلوب ، وأقوم منهج ، وإذا فقدت هذه الأمور فلا تحصل شؤون الحياة ، ولا يثاب الناس الحرج والمشقة ، ولكن يحسون بالحرج ، وتتضرر نفوسهم ، وتستكر غفولهم ، لأنفسهم فطرتهم من قتلها .

وهذه الأمور التحسنية ترجع إلى ما تقتضيه الأخلاق الفاضلة والأدواق الرفيعة ، وتكمل المصالح الضرورية والمصالح الحاجة على أرفع مستوى وأحسن حال (٤)

وجاءت الشريعة الإسلامية لتأمين هذه المصالح جميعاً ، بأن نصت على كل منها ، وبنت

(١) نظر : المستصفى ٢٨٦/١ ، نظم أصول الفقه ، خلاف من ١٩٩ ، الموافقات ١/٢ ، الأصول العامة من ٦٠ ، ٦١ .

(٢) المستصفى ٢٨٧/١ .

(٣) نظر المستصفى ٢٨٩/١ .

(٤) نظر : الموافقات ٦/٢ ، نظم أصول الفقه ، خلاف من ٢٠٠ المستصفى ٢٩٠/١ .

أهميتها وخطورتها ومكانتها في تحقيق السعادة للإنسان ، ثم شرعت الأحكام لتحقيقها ، كما سنفصله في الفقرة التالية :

خامساً : الوسائل الشرعية لتحقيق المقاصد :

بدل الاستقرار والبحث والدراسة والتأمل بشأن الشرع الخفيف حياء لتحقيق مصالح البشر الضرورية والحاجية والتحسينية ، وأن الأحكام الشرعية كلها إنما شرعت لتحقيق هذه المصالح ، وأنه ما من حكم شرعي إلا قصد به تحقيق أحد هذه المصالح أو أكثر ، بحيث يكفل التشريع جميع المصالح بأقسامها الثلاثة :

وكان منهج التشريع لرعاية هذه المصالح عن طريقين أساسيين :

أ- الأحكام الشرعية التي تؤمن بإيجاد هذه المصالح وتكوينها^(١)

ب- الأحكام الشرعية لحفظ هذه المصالح وصيانتها ورعايتها ومنع الاعتداء عليها أو لإحلالها ، أو ضمانها والتعويض عنها^(٢)

ومرشد أن لفصل الكلام عن كل قسم مع بيان الأدلة لذلك وصرب الأمثلة لكل منها ، كما يؤكد مقاصد الشريعة في حفظ هذه المصالح.

١- حفظ المصالح الضرورية :

وردت أحكام كثيرة جداً تدعو لتأمين المصالح الضرورية للناس وتسعى لإيجادها على خير وجه وأفضل طريقة ، ثم تكفل حفظها ورعايتها ، فالدين مفصلة ضرورية للناس ، لأنه ينظم علاقة الإنسان بربه ، وعلاقة الإنسان بنفسه ، وعلاقة الإنسان بمجتمعه ، وقد شرع لإسلام أحكاماً كثيرة لتنظيم هذه العلاقات كلها ، فبين أحكام العقيدة والإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالانقياد جميعاً وشرعه ، وشرع أركان الإسلام الخمسة وهي : شهادة أن لا إله إلا الله وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت الحرام ، وشرح أنواع العبادات وكيفيةها لتنمية الدين في القلوب ، وترسيخه في القلوب ، وإيجادها في الحياة والمجتمع وشرعه في أرجاء المعمورة ، وأوحى الدعوة إليه لإخراج الناس من الظلمات إلى النور.

ثم شرع الجهاد لحفظه ورعايته وعدم الاعتداء عليه ، ومع لقائه في الدين ، قال تعالى ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾^(٣) وشرع عقوبة المرتد عن دينه :

(١) انظر : المواقيت ٥/٢ ، علم أصول الفقه ، خلاص ص ٢٠١ ، الأصول العلة ص ٦٥.

(٢) سورة البقرة : [الآية : ١٩٣].

وإن عقوبة المتداع والمخوف عن دينه ، وطلبت الأخذ على يد تارك الصلاة ومائع الركاة
والمفطر في رمضان والمنكر لما علم من الدين بالضرورة . . . وغير ذلك لإبعاد الناس عن الخط في
العقائد ، وحفظهم من مفسد الشرك ، وإفسادهم من مساوس شياطين الإنس والجن ، وعدم
الوقوع في الضلال والانحراف ، وحتى لا يرسف العقل في عبادة الأحجار والأصنام ، أو الأبقار
والقردة والحيوان ، أو الشمس والقمر والنجوم ، أو تأليه الأشخاص وعادة البشر ، ولينفد
الشريعة من طقوس العبادات المزيقة ، والتزامات الخيفة ، والاعتقادات الباطلة .^(١)

والنفس هي ذات الإنسان ، وهي مقصودة بذاتها في الإيجاد والتكوين ، وفي الحفظ
والرعاية كما سبق بيانه

وشرع الإسلام لإيجادها وتكوينها الزواج للتوالد والتناسل لضمان البقاء الإنساني وتأمين
الوجود النشوي ، واستمرار النوع السليم على أكمل وجه وأفضل وأحسن ، ثم حرم الزنا ،
وبقية السواغ الأثيمة الفاسدة الباطلة

وشرع الإسلام لحفظ النفس وحمايتها وعدم الاعتداء عليها وجوب تناول الطعام والشراب
والناس والمساكن ، وأوجد القصاص والدية والكفارة .^(٢)

- والعقل أسنى شيء في الإنسان ، وأبرز ميزة وصفة تميزه عن الحيوان ، وهو أعظم منحة
من رب العالمين للإنسان ليرشده إلى الخير ويبعده عن الشر ، ويكون معه مرشداً ومعيناً .

وإن وجود العقل جزء من إيجاد النفس ، وأحكامها أحكامه ، ولكن الحفاظ عليه يختلف
عنها ، ويختص بمسائل خاصة ، فيشرع الإسلام أحكاماً للحفاظ على العقل ، فدعا إلى الصحة
الكاملة للحجم ، لتأمين العقل الكامل ، فالعقل السليم في الجسم السليم ، وحرم الإسلام الخمر
وجميع المسكرات التي تزيل العقل ، وتلغي وجوده ، وتؤثر عليه ، وشرع الإسلام حد الخمر لمن
يشاول هذه المشروبات النجسة الضارة ، لأن الحفاظ على العقل مصلحة ضرورية للإنسان ، وإلا
فقد أضر ما يملك .^(٣)

والعرض فرغ عن النفس الإنسانية ، وهو ما يحتاج به الإنسان ويطلب ، وهو أحد الصفات
الأساسية المعنوية للإنسان ، والتي تميزه عن الحيوان ، والقصد منه حفظ النسل والنسب بأزفي

(١) انظر : المستقصى ٢٨٧/١ ، الموافقات ٥/٢ .

(٢) انظر : علم أصول الفقه ، خلاف ص ٢٠١ ، الأصول العامة ص ١٣٠ ، الموافقات ٥/٢ ، قواعد الأحكام ٥/٢
المستقصى ٢٨٧/١ .

(٣) انظر : الأصول العامة ص ١٢٦ ، والمراجع السابقة .

الوسائل ، وأشرف الطرق ، ويعبر عنه العتلاء لحفظ النسب أو النسل ، وإن وجود النسل والنسب فرع عن وجود النفس الإنسانية التي شرع الله لوجودها الزوج ونسأكد وجود النسل والنسب بأحكام الأسرة ، وإن الحفاظ على العرض مقصود ببلاته من جهة ، وهو وسيلة لحفظ النسل والبرية من جهة أخرى ، حتى لا تختلط الأنساب ، وتصيب القرية ، ويشتد الأملال .

وقد شرع الإسلام للحفاظ على العرض ، إقامة حد القذف على القاذف الذي يعتدي أدبياً على العرض^(١) .

والمال شقيق الروح كما يقولون ، وهو متابع عليه الملك ويستند به المالك عن غيره ، وهو الوسيلة الأساسية التي تساعد الناس على تأمين العيش وتبادل المنافع والاستفادة من جوانب الحياة الكثيرة ، وما سخره الله تعالى للإنسان في هذا الكون ، ولذلك كان المال مصلحة ضرورية للناس ، وإلا ضارت حياتهم فوضى وبلاية وهمجية .

وقد شرع الإسلام لإيجاده وتحصيله السعي في مآكده الأرض والكسب المشروع والمعاملات الشرعية التي تكفل الحصول عليه وتوفيره للناس .

وشرع الإسلام لحفظه وحمايته ومنع الاعتداء عليه أحكاماً كثيرة ، فحرم السرقة ، وألغى الحد على السارق ، وحرم أكل أموال الناس بالباطل ، واعتبر العقد عليها حلالاً ، ومنع إتلاف أموال الآخرين وشرع الضمان ، والتعويض على المثلث والعندي^(٢) .

وهكذا نلاحظ أن الإسلام شرع لكل مصلحة ضرورية للناس أحكاماً تكفل إيجادها وتكوينها وأحكاماً ترعى حفظها وحباتها . يؤمن هذه مصالح ضرورية ، ويكفل لهم حفظها ويقاومها واستمرارها ، ثم أراح الله تعالى المحظورات إذا تعرضت للمصالح الضرورية لمخاطر والتهديد .

٢- حفظ المصالح الحاجية :

شرع الله تعالى أحكاماً لا حصر لها لرعاية المصالح الحاجية للناس ، فشرع الرخص في العبادات والعقيدة لرفع الحرج والمثنية عن الناس للتخفيف عنهم ، فأباح العطر في رمضان ، وشرع قصر الصلاة وجمعها للمسافر والحاج ، وأجاز الصلاة قاعداً ومستلقياً وعلى حسب المصاحز ، وأباح التيمم والمسح على الجبهة والمسح على الخفين للمعذور ، وشرع البيع

(١) انظر : الأصول العامة ص ١٤٩ ، والمراجع السابقة .

(٢) انظر : المواقيت ٥/٢ ، علم أصول الفقه ، خلاص من ٢٠١ الأصول العامة ص ١٥٢ ، لوائح الأحكام ٢/٢ .

والشركات والإحارة لتأمين التعامل الصحيح بين الناس ، وإرشادهم إلى القواعد السليمة والأسس العادلة في التبادل والتأخذ والعطاء لتأمين حاجيات الناس ، وحلب النفع لهم ودفع الضرر والظلم والفساد عنهم.

ثم رخص تعالى في بعض العقود التي لا تنطبق عليها الأسس العامة في العقود فشرع التلزم وهم بيع المعلوم ، وأجاز الاستصناع والمزارعة والمساقاة لرفع الخرج عن الناس في التعامل ، كما شرع الطلاق كدواء لأمراض الزوجية المستعصية ، وهو أيضا الحلل إلى الله ، وأحل الله الصيد.

وفي العقوبات فرض الدية على العاقلة في القتل الخطأ تخفيفاً على القتلى ، وأن المخلوود تسيراً للنسب ، ورغب إلى المقتول بالعفو عن قصاصه والإحسان إلى الخصامي^(١)

وقد وردت النصوص الشرعية صريحة واضحة لتأكيد هذه المعاني ، وبيان الحكم من مشروعية الأحكام التي تحقق لمصالح الحاجة للناس وترفع الخرج عنهم ، فقال تعالى ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾^(٢) وقال تعالى ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾^(٣)

وقال تعالى ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾^(٤)

وقال رسول الله ﷺ عن مشروعية قصر الصلاة ((صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته))^(٥)

٣- حفظ المصالح الحسينية :

شرع الله تعالى أحكاماً كثيرة لتأمين الأمور التحسينية للناس ، وتحقيق مصالحهم فيها ، مما تنصبه المروعة ومكارم الأخلاق في مختلف فروع الشريعة ، لتؤدي مصالح الناس على أكمل وجه وأحسنه.

فشرع الله في عبادات أحكاماً متنوعة لتكون العبادة على أقوم السبل كالطهارة في الجسم والشهوات والمكان ، وستر العورة ، وأخذ الزينة عند كل مسجد ، والتطوع بالصلاة والصيام والصدقة.

(١) لظر : الموافقة ٥/٢ ، علم أصول الفقه ، خلاف ج ٢٠٢ ، قواعد الأحكام ٨/٢ ، المستصفى ٢/٢٨٩.

(٢) سورة النساء : [الآية : ٢٨] .

(٣) سورة العنكبوت : [الآية : ٦] .

(٤) سورة البقرة : [الآية : ١٨٥] .

(٥) رواه الإمام مسلم وأصحاب السنن عن عمر رضي الله عنه مرفوعاً ، (لظر : فيض القدير ١/١٩١) .

وفي المعاملات حرم الغش والتليس والاحتكار ، وحرم الإسراف والتفريط في الإنفاق ، ونهى عن بيع الإنسان على بيع أخيه ، ونهى عن بيع النجاسات .

وفي الجهاد حرم قتل النساء والصبيان والرهائن ، ومنع قطع الشجر ، ونهى عن القدر والتعدي بالقتل ، وطلب الإحسان في معاملة الأسرى .

وفي العقوبات والقصاص فرض المعاملة بالإحسان في القتل ، وجعل حق الدم لأوليائه القتل ، ولكس عن طريق القضاء والسلطان .

ثم أفاض الإسلام في رعاية الأخلاق العامة ، والآداب الرفيعة ، والفصائل السامية^(١)

وشرح الرسول الكريم ﷺ بذلك فقال : « إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق »^(٢)

٤- الأحكام المتممة والمكملة لحفظ المصالح :

انقضت الحكمة الإلهية أن تضع أحكاماً شرعية إضافية مكملية للأحكام التي شرعت لحفظ كل نوع من أقسام المصالح ، وقد شرعت هذه الأحكام المكملية لتحقيق مقاصد الشريعة على أكمل وجه وأتمه وأحسنه ، ولتكون أماناً احتياطياً ، ومباعدة واقية للحفظ على مصالح الناس ، دون أن تعرض حلال أو ينقص أو يخطر .

فشرع الإسلام الصلاة لحفظ النفس ، وشرع للصلاة أحكاماً تكملية كالأذان لإعلانها ، وصلاة الجماعة في المسجد ، وحظية الجمعة والعديد لتعليم الناس أمور دينهم .

وشرع القصاص لحفظ النفوس ، وشرع لإكماله التعاتل في النفس والعصب وأحرم وحرّم الزنا لحفظ العرض وشرع لإكماله تحريم الخلوة ومنع النظر إلى الأختية ، وحرّم الإسلام لحمير حفظ العقل ، وشرع لإكماله تحريم القليل من الخمر ، لأنه يرهق أن يفسد مبادئ الشيطان بشكل يقضي حاسم ، كما عطل الشارع التورع عن الشهوات والحرمات ، وأن لا يحوم المسلم حول الحمى حتى لا يقع فيه ، وشرع الإضهاد في المعاملات ، واشترط الكسافة في الزواج ، وأوجب النفقة الزوجية ، وطلب حسن المعاشرة لتأمين السعادة الكاملة في الأسرة .

وشرع الإسلام لتكميل الحاجيات الشروط في العقود ، ونهى عن الغرر والجهالة وكمل ما يؤدي إلى التخلف والاختلاف ، لئلا يضر المصالح التي الحاجية دون أن تؤدي إلى الخصومات والخلافات والاحتكاك والأضرار بين الأفراد .

(١) انظر : المؤلفات ٦/٢ ، علم أصول الفقه ، خلاصة ص ٢٠٤ ، المستصفى ١/٢٩٠ .

(٢) رواه الإمام مالك وأحمد عن أبي هريرة راجعاً (أي - في أبي هريرة لم يسمعه عن النبي ﷺ مباشرة بل سماعه الحديث عنه من صحابي آخر) ومرفوعاً . (انظر الموطأ ص ٥٦٤ مسند أحمد ٢/٢٨١)

وفي التحسينات يُشرِّع الشارع شروط الطهارة ، والإحسان بالتعامل ، والتعالي السامي
عكازهم لأخلاق ، وأن يتزعم المسلم عن المعاملة بالمثل ، كما طلب الشارع الإنفاق من الطبيب
الحلال ، وأن يحسن المسلم الأضحية والعقيقة ليقدمها بين يديه يوم القيامة إلخ .

ونبادر إلى التنبه إلى أن هذا التقسيم للأحكام بحسب مقاصد الشريعة ومصالح الناس لا
يعني أن الأحكام الضرورية فرض وواجب وأن الأحكام الحاجية مندوبة ومسهلة ، وأن الأحكام
التحسينية مباحة ، وإنما شرعت الأحكام لتحقيق مصالح الناس الضرورية والحاجية والتحسينية ،
وفي كل قسم منها فرائض ومندوبات ومباحات .

سادساً : ترتيب الأحكام الشرعية بحسب المقاصد :

تبين لنا من النظر العقلي والواقع الملموس أن مصالح الناس مدرجة ومرتبطة بحسب أهميتها
ومكانتها في الحياة الإنسانية ، وحددت الأحكام الشرعية مطابقة لذلك ، فجاءت على درجات
مختلفة بحسب مصالح الناس ، ويأتي ترتيبها بحسب أهميتها ، وأهمها الأحكام التي شرعت لتحقيق
المصالح الضرورية ، لأنه يترتب على تركها أو ضياعها الإخلال في نظام الحياة ، ثم تأتي الأحكام
التي شرعت لتحقيق المصالح الحاجية ، لأنه يترتب على عدم الأخذ بها وقوع الناس في الضيق
والحرج ، والشدة والمنقصة والعسر ، ثم تأتي الأحكام التي شرعت لتحقيق المصالح التحسينية ،
وأخيراً تأتي الأحكام المكملة لكل صوع من الأنواع السابقة .

ويظهر من ذلك أيضاً أن الأحكام الحاجية هي كالتمهة والتكملة والعبانة للمصالح
الضرورية وأحكامها ، وأن التحسينات مكملة للحاجيات والضروريات التي هي أصل المصالح
كلها ، وهي مقصود الشارع الأصلي ، فشرع لها الأحكام الأصلية ، ثم صانها ورعاها وحفظها
بقية الأحكام ويتبع عن ذلك أنه إذا تعرضت المصالح الضرورية أو إحداهما للمحليل لأذى ذلك
قطعاً إلى إخلال المصالح الحاجية والتحسينية ، وإذا إخلل حكم حاجي أو تحسيني فإنه يؤثر بطريقة
غير مباشرة على المصالح الضرورية بوجه من الوجوه ، وينذر بها بالخطر ، لذلك تحب المحافظة على
المقاصد الحاجية والمقاصد التحسينية حتى لا تتعرض المصالح الضرورية للمحليل ، ولأن (في إبطال
الأحرف حرمة على ما هو أكدهمته ، ومداخل الإخلال به ، فصار الأحرف كأنه حمى للأكد)

والرابع حول الحمى يوشك أن يقع فيه^(١)

وإذا تعارض حكمان من الأحكام الشرعية ، فيقدم الأهم فالأهم ، وقد وضع العلماء قواعد للترجيح في ذلك ، منها :

١ - تقدم الأحكام المشروعة للمصالح الضرورية على الأحكام المشروعة للمصالح الحاجية - والتحسينية ، فالصلاة المفروضة لحفظ الدين مقدمة على البيع والشراء والمعاملات المشروعة لحفظ المصالح الحاجية ، ومقدمة على التواقل والدكر وتلاوة القرآن ، والمؤمن بذلك البيع والشراء في بعض الأوقات لأداء العبادات المفروضة من صلاة وصيام وحج حتى لا تقرب عليه هذه العبادات ، لأن حفظ الدين ضروري وأهم من ممارسة المعاملات وحفظ الحاجيات ، ولا مريض إيماناً فإنه يباح له أن يكشف عورته على الطبيب للمعالجة وأخذ الدواء ، ويرخص له أن يقطر في رمضان ، ليحافظ على صحته ، ولكي لا يعرض نفسه للمحطّر والفلاك ، ويسوي عنها الشقة والخراج ، ولأن حفظ النفس أهم من ستر العورة ، قال تعالى في آية الصيام : ﴿ فَمَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ، يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾^(٢)

وأما لا يصح لأحد بحكم حاجي أو تحصيلي إذا كان في تعطيفه مفسد أو تأثر على حكم ضروري ، فلا يصح البيع والشراء إذا سودي للصلاة من يوم الجمعة ، لأن ذلك يؤدي إلى عدم أمر ضروري ، وهو إقامة الدين وتأدية شعائره في الحطة وصلاة الجمعة .

وإذا تعارض حكم مشروع لتحقيق الحاجيات مع حكم مشروع لتحقيق التحسينات فإنه يقدم الأول ، فمن التحسينات التي عن بيع المعبود والنهي عن الجاهلية في البيع ، ولكن الشارع أباح ذلك في السلم والاستصناع وبغية الخرج والشقة عن الناس .

٢ - إن المصلحة العامة في كل قسم من أقسام المصالح تقدم على المصلحة الخاصة به ، فالمصلحة العامة في أحد الضروريات تقدم على المصلحة الخاصة في الضروريات ، كما لو تميز الكفار وراء أسرى المسلمين ، وكما يجوز الإقدام على القتل والقتال في المعركة لحفظ المصلحة حيّاض المسلمين والدفاع عن أرواحهم ، والمصلحة العامة في الحاجيات تقدم على المصلحة الخاصة فيها ، فيحرم الاحتكار لأن فيه ضرراً بمصلحة حاجة عامة ، والمصلحة العامة في التحسينات تقدم

(١) الموافقات ١٣/٢ ، وانظر : المرجع نفسه ١٠٠٩/٢ ، ويقول العز بن عبد السلام : (طلب لشرع لتحصيل أعلى الطاعات كطلبه لتحصيل أئادها في الحد والحقيقة ، كما أن طلبه لدفع أعظم المعاصي كطلبه لدفع أئادها ، لا لا تفاوت بين طلب وطلب) (قواعد الأحكام ٢٢/١) .

(٢) سورة البقرة : [الآية : ١٨٥] .

على المصلحة الخاصة فيها ، ولذلك ورد النهي عن التطويل في الصلاة ، وأن من أم في السلي
 ويحفظ ، والمصلحة العامة مثلاً في الجهاد لحفظ الدين مقدمة قطعاً ، على المصلحة الخاصة في
 حفظ النفس والمال ، ولذلك شرع الجهاد في سبيل الله ، لإقامة الدين والحفاظ عليه ، مع ما فيه
 من تعريف النفس والمال للقتل والهلاك والخطر^(١)

والمصلحة العامة في الضرورات كلها تقدم بالأولى على المصلحة الخاصة في الحاجيات
 والشحنيات ، فالجهاد مقدم على المعاملات وإقامة التوافل.

٣- إن الأحكام لمعاية المصالح الضرورية نفسها على درجات بعضها أهم من بعض ،
 فبحسب مراتبة الأهم فالأهم ، فحفظ الدين أهم من حفظ النفس ، فشرع الجهاد بالنفس والمال
 للحفاظ على الدين ، وحفظ النفس أهم من حفظ العقل ، فإذا تعرضت النفس الهلاك فمعرض
 تضرر العمر ، وتناح المحضورات عند الضرورة التي تهدد الإنسان على إتلاف نفسه أو عضو
 منه ، مما يقبول ترحه وتفصيه.

بسم الله الرحمن الرحيم



(١) النظر : المستصفي ٢٩٤/١ وما بعدها.

الخاتمة

ولتختم هذه الفقرة بسرد أهم القواعد الفقهية التي وضعها العلماء لترجيح أحد الأحكام والمصالح على بعض ، وهي :

- ١- الضرورات تبيح المحظورات
 - ٢- يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام
 - ٣- يرتكب أحد الضررين لانتفاء أحدهما
 - ٤- يختار أهون الشرين
 - ٥- المشقة تحلب التيسر
 - ٦- المخرج مرفوع شرعاً
 - ٧- الحاجات تنزل منزلة الضرورات في إباحة المحظورات
 - ٨- الضرر يزال شرعاً
 - ٩- الضرر لا يزال بالضرر
 - ١٠- دفع النقص مقدم على جلب النفع
 - ١١- دبر النقص أول من جلب المصالح
- ونكتفي بهذا العرض لوجوه مقاصد الشريعة .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الزحيلي

أهم مراجع البحث

- ١- الإختلافات السببية في الأحكام القضائية للعلامة المحدث عبد الرؤوف المياوي (١٣١٠هـ) طبع إدارة المطبعة المنوية.
- ٢- الأصول العامة لوحدة التدريس الحق ، الدكتور وهبة الزحيلي - نشر المكتبة العباسية بدمشق - الطبعة الأولى / ١٩٧٢م
- ٣- شرح الكوكب النسيم للعلامة سر التجار النجاشي (٩٧٢ هـ) نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث بكلية الشريعة بمكة المكرمة
- ٤- علم أصول الفقه ، للمرحوم عبد الوهاب خلاف - الطبعة السادسة ١٣٨٢هـ / ١٩٦٨م
- ٥- القاموس المحيط للغة العرب المعرور أنبائي (٨١٧هـ) طبعة المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة
- ٦- قواعد الأحكام في مصالح الأنبياء لعبد الله بن عبد السلام (٦٦٠ هـ) طبع دار الشرق للطباعة ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م
- ٧- المنهاج السري للعلامة أحمد بن محمد القومسي (٧٧٠ هـ) الطبعة السادسة بالمطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٢٦م
- ٨- معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس (٣٩٥) طبع دار الفكر ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م
- ٩- مقاصد الشريعة الإسلامية للشيخ محمد الطاهر بن عاشور - نشر الشركة التونسية للتوزيع
- ١٠- الموافقات في أصول الأحكام للإمام المحدث أبي إسحاق الشافعي (٧٩٠ هـ) - مطبعة المدني بالقاهرة